SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في أيار 2022

المساعدات الأممية ضرورية لملايين السوريين الذين شردتهم روسيا والنظام السوري، والفيتو الروسي لحظرها تعسفي وغير قانوني

الثلاثاء 7 حزيران 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M220603

المحتوى

أولاً: مقدمة ومنهجية 2

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر أيار..... 2

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في أيار..... 14

رابعاً: مرفقات 18

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات..... 18

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شهدَت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرَّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسةَ تلك الانتهاكات وغيرها واستمرَّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التَّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجِّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمَّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمُّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السَّابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، ويُركِّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في شهر أيار 2022، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا في هذا الشهر مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر. وللاطلاع على منهجية عملنا في توثيق وأرشفة البيانات نرجو زيارة الرابط التالي الذي يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر أيار:

على صعيد القصف والعمليات العسكرية:

سجلنا في أيار استمراراً للهجمات الأرضية والقصف المدفعي الذي تنفذه قوات النظام السوري على منطقة شمال غرب سوريا، بوتيرة أقل مقارنة بأشهر سابقة في هذا العام، وقد تركز هذا القصف على قرى وبلدات جبل الزاوية القريبة من خط التماس مع فصائل في المعارضة المسلحة في ريف إدلب الجنوبي، كما طال القصف المدفعي بلدات ريف حلب الغربي وريف حماة الغربي، حيث تسبب قصف قوات النظام السوري بالرشاشات الثقيلة أراضٍ زراعية في محيط قرية السرمانية في سهل الغاب بريف محافظة حماة الغربي، في 21/ أيار، في اندلاع حرائق في بعض الأراضي المزروعة بالقمح والشعير، وإلحاق أضرار مادية بأصحاب الأراضي والممتلكات.

في 28/ أيار اقتحمت عناصر مُسلحة تدعمها قوى المخابرات العسكرية التابعة لقوات النظام السوري مسبحاً في حي المقوس شرق مدينة السويداء، بذريعة البحث عن مُتهمين بتهريب المخدرات، وقام العناصر بإطلاق الرصاص على عدد من المدنيين لدى محاولتهم الهرب، ما أدى إلى مقتل مدنيين اثنين، ومدني ثالث بالقرب من المسبح قتل برصاص القوات ذاتها أثناء عملية انسحابها.

اندلعت احتجاجات شعبية في حي المقوس إثر عملية الاقتحام، وحصل اشتباك بالرصاص بين العناصر التابعة للنظام السوري ومسلحون من أبناء الحي، ما أدى إلى مقتل مدني رابع، وإصابة خمسة مدنيين بجراح بينهم سيدتان، لم نتمكن من تحديد أي الأطراف المتسبب بالضحايا. وفي مساء ذات اليوم، انتشرت عناصر وآليات تابعة للنظام السوري في محيط حي المقوس، وقامت بقصف الحي بقذائف هاون ما تسبب بأضرار في الأبنية ونزوح للأهالي في اليوم التالي خشية تكرار عمليات القصف.

شهد أيار ارتفاعاً في وتيرة الطلعات والهجمات الجوية الروسية على شمال غرب سوريا مقارنة بأشهر سابقة هذا العام، وعلى وجه الخصوص في النصف الأول من الشهر، وتركزت الهجمات على القرى والبلدات في محيط مدينة أريحا جنوب إدلب وقرى مدن ريف حلب الغربي، استهدفت إحدى الهجمات الجوية الروسية مدجنة لتربية الطيور الداجنة قرب قرية منطف الواقعة جنوب مدينة أريحا في ريف محافظة إدلب الجنوبي في 12/ أيار، ما أدى إلى إصابة مدني بجراح، إضافةً إلى دمار جزئي في بناء المدجنة، ومقتل العشرات من الطيور الداجنة. كما رصدنا في أيار استمراراً لتحليق الطيران الحربي الروسي في منطقة شمال غرب سوريا أطلقت خلالها صواريخ جو - جو سُمعت أصواتها في المنطقة.

في 26/ أيار نقلت وكالة روسيا اليوم عن سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي قوله إن "القوات الروسية في سوريا، لم يتبق لديها مهام عسكرية تقريباً، مؤكداً أنَّ عددها على الأرض تحدده مهام محددة، وعلى أساس مبدأ المصلحة". وأضاف بأن "التهديد الإرهابي" في إدلب لم يختفِ بعد.

في 27/ أيار قالت وكالة سبوتنيك الروسية إنَّ تعزيزات عسكرية روسية جديدة وصلت إلى مدينة القامشلي شمال شرق سوريا، تضمنت "معدات عسكرية حربية إضافة إلى سرب من الطائرات المروحية وعددها ستة وطائرتان حربيتان".
وأضافت الوكالة أنّ تعزيزات عسكرية روسية أخرى وصلت قبل أيام إلى القاعدة الروسية في محيط مدينة عين عيسى بريف الرقة، "ضمت عشرات المدرعات العسكرية والمعدات القتالية حيث تم رفع السواتر الترابية والتحصينات فيها".

في مناطق ريف حلب الشمالي الغربي والشرقي، رصدنا في أيار استمرار قوات سوريا الديمقراطية في شنِّ هجماتٍ أرضية على تلك المناطق، حيث أدى هجوم استهدف مدينة الباب في 12/ أيار، إلى دمار جزئي وأضرار مادية متفاوتة في أبنية سكنية ومحالٍّ تجارية ضمن الحي المستهدف.

وفي 13/ أيار قصفت مدفعية تابعة لهيئة تحرير الشام على بلدة نبل بريف محافظة حلب الغربي الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، ما تسبب في مقتل طفل وإصابة آخر.

على صعيد التفجيرات، رصدنا في أيار انفجار عبوات ناسفة في محافظات درعا وحلب والرقة والحسكة، وقد تسبب انفجار عبوة ناسفة في سيارة في مدينة جرابلس شرق حلب في 1/ أيار في مقتل دكتور جامعي.

استمر في أيار مقتل مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، تركزت في محافظات حماة ودرعا والرقة، حيث كان جُلّهم من الأطفال هذا الشهر. وقد بلغت حصيلة ضحايا الألغام في أيار 9 مدنيين بينهم 6 طفلاً و1 سيدة، لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2022، 60 مدني بينهم 30 طفلاً و5 سيدة.

استمرت في أيار عمليات اغتيال مدنيين بينهم سيدات على يد مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم في محافظات عدة، كان معظمها في محافظتي درعا وإدلب. من أبرز حوادث الاغتيال في أيار اغتيال طالب جامعي في بلدة تل شهاب بريف درعا في 20/ أيار. كما رصدنا استمرار عمليات الاغتيال في مخيم الهول، حيث وثقنا مقتل لاجئ من العراق، ووثقنا العثور على جثماني سيدتين في المخيم يظهر عليهما آثار طلقات نارية.

في 11/ أيار قالت وكالة سانا للأنباء التابعة للنظام السوري أنَّ القوات الإسرائيلية شَنَّت هجوماً بالصواريخ على محيط بلدة حضر بريف محافظة القنيطرة الشمالي، ما تسبب بأضرار مادية. وفي 13/ أيار قالت وكالة سانا أيضاً إنَّ سلاح الجو الإسرائيلي شنّ غارات عدة استهدفت بعض النقاط في المنطقة الوسطى، ما تسبب في مقتل 5 أشخاص بينهم مدنياً، وإصابة 7 آخرين بجراح بينهم طفلة، إضافةً إلى أضرار مادية واندلاع عدة حرائق في أحراج ريف مدينة مصياف غرب محافظة حماة. وفي السياق ذاته، قالت صحيفة The Time of Israel في 15/ أيار، إنّه وفقاً لصور نشرتها شركة أقمار صناعية فإن الهجوم الذي وقع في 13/ أيار كان قد استهدف منشأةً تحت الأرض ما أدى إلى دمارها بشكل كامل، وأضافت الصحيفة أنَّ الموقع المستهدف مرتبط بمركز الدراسات والبحوث العلمية التابع لقوات النظام السوري. وشنَّت القوات الإسرائيلية في 20/ أيار هجوماً بصواريخ أرض-أرض مستهدفةً بعض النقاط جنوب دمشق، حسب ما نقلت وكالة سانا، التي أضافت أنّ الهجوم أدى إلى مقتل 3 أشخاص، إضافةً إلى أضرار مادية.

على صعيد الاعتقال والاختفاء القسري:

استمرت قوات النظام السوري في أيار في ملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي سبق لها أن وقَّعت اتفاقات تسوية مع النظام السوري، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظتي ريف دمشق ودرعا، وحصل معظمها ضمن أُطر حملات دهم واعتقال جماعية وعلى نقاط التفتيش. وسجلنا عمليات اعتقال عشوائية بحق مواطنين في محافظة ريف دمشق نعتقد أنها بناءً على تقارير أمنية كيدية بسبب مواقفهم المعارضة للنظام السوري.

كما سجلنا عمليات اعتقال متفرقة على خلفية تلقي المدنيين حوالات مالية من أقربائهم خارج سوريا، كما سجلنا عمليات اعتقال قامت بها الأجهزة الأمنية بحق مدنيين تم إطلاق سراحهم في وقت سابق من مراكز الاحتجاز التابعة لها بغرض الابتزاز المادي لعائلاتهم. إضافةً إلى تسجيل عمليات اعتقال قامت بها قوات النظام السوري بحق مدنيين من عائلة واحدة ضمن أطر حملات دهم واعتقال جماعية، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظة درعا، وعمليات اعتقال عشوائية بحق مواطنين في محافظات ريف دمشق وحلب وحماة وحمص، بذريعة التخلف عن الخدمة العسكرية الاحتياطية، كما أعيد اعتقال سيدة واحدة ممن أفرج عنهم بموجب مرسوم العفو رقم 7 لعام 2022.

على صعيد الإفراجات، استمرت عمليات الرصد والمتابعة فيما يخص حالات الإفراج بموجب قانون العفو المتضمن بالمرسوم التشريعي 7/ 2022 الصادر عن النظام السوري في 30 نيسان المنصرم 2022، وقد سجلنا في أيار إفراج النظام السوري عن قرابة 527 شخصاً، بينهم 59 سيدة، و16 شخصاً كانوا أطفالاً حين اعتقالهم، وقد تم الإفراج عنهم من مُختلف السجون المدنية والعسكرية والأفرع الأمنية في المحافظات السورية. وقد أصدرنا في الـ 16 من أيار تقريراً قدَّمنا فيه تحليلاً لنص المرسوم ولحالات الإفراج الناجمة عنه، ثم أصدرنا في الـ 27 من أيار بياناً تضمَّن تحديثاً لحصيلة حالات الإفراج التي تمكنا من توثيقها.

وقد اعتُقِل معظم هؤلاء عبر مداهمات أو أثناء مرورهم على نقاط التفتيش التابعة لها دون توضيح الأسباب، ودون مذكرة اعتقال، ضمن ظروف احتجاز غاية في السوء من ناحية ممارسات التعذيب، وشبه انعدام في الرعاية الصحية والطبية، والاكتظاظ الشديد لمراكز الاحتجاز، وقد أظهرت الصور التي حصلنا عليها لعدد من المفرج عنهم الحالة الصحية السيئة لهم.

أما عن قوات سوريا الديمقراطية فقد سجَّلنا في أيار استمرارها في سياسة الاحتجاز التَّعسفي والإخفاء القسري، وارتفاعاً في حصيلة حالات الاحتجاز والاختفاء القسري لديها، عبر حملات دهم واحتجاز جماعية استهدفت بها مدنيين؛ بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش، بعض هذه الحملات جرى بمساندة مروحيات تابعة لقوات التحالف الدولي، كما رصدنا عمليات احتجاز استهدفت مدنيين بينهم ناشط إعلامي وتركَّزت هذه الاعتقالات في مدينتي الرقة والحسكة، وقد سجلنا عمليات احتجاز استهدفت عدداً من المدنيين بينهم طبيب وممرضين، وذلك إثر مداهمة مكان عملهم في مشفى الرسالة في مدينة ذيبان بريف محافظة دير الزور الشرقي، بذريعة إيوائهم مسلحين داخل المشفى، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.
كما سجلنا اختطاف قوات سوريا الديمقراطية أطفالاً بهدف اقتيادهم إلى معسكرات التدريب والتجنيد التابعة لها وتجنيدهم قسرياً، ومنعت عائلاتهم من التواصل معهم، ولم تصرح عن مصيرهم.

وشهدَ أيار عمليات احتجاز قامت بها هيئة تحرير الشام بحق مدنيين، تركَّزت في محافظة إدلب وشملت نشطاء إعلاميين وسياسيين، وكان معظمها على خلفية التعبير عن آرائهم التي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، تمَّت عمليات الاحتجاز بطريقة تعسفية على شكل مداهمات واقتحام وتكسير أبواب المنازل وخلعها، أو عمليات خطف من الطرقات أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة.

من جهتها قامت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني في أيار بعمليات احتجاز تعسفي وخطف، معظمها حدث بشكل جماعي، استهدفت قادمين من مناطق سيطرة النظام السوري، ورصدنا حالات احتجاز جرت على خلفية عرقية وتركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، ومن دون توجيه تهمٍ واضحة، كما سجلنا عمليات دهم واحتجاز شنَّتها عناصر في الجيش الوطني استهدفت مدنيين من بينهم سيدات بتهمة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية، وتركزت في بعض القرى التابعة لمدينة عفرين في ريف محافظة حلب.

على صعيد الوضع المعيشي:
لا يزال الوضع الاقتصادي والمعيشي في عموم مناطق سوريا يشهد تدهوراً على كافة المستويات، حيث شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري ارتفاعات جديدة في أسعار المحروقات ومعظم المواد التموينية والغذائية، في ظل شُحٍّ في الخدمات خصوصاً في قطاع الكهرباء والماء. وقالت وكالة سانا في 17/ أيار أنّ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام السوري نشرت تعميماً أعلنت فيه رفع أسعار مادتي البنزين والمازوت، غير المدعومين، حيث حددت الوزارة سعر البنزين (أوكتان 90) بـ 3500 ليرة لليتر الواحد، بعد أن كان السعر 2500 ليرة للتر الواحد، وحددت سعر البنزين (أوكتان 95) بـ 4000 ليرة، بعد أنّ كان 3500 ليرة لليتر الواحد. كما حدد التعميم سعر ليتر المازوت الصناعي والتجاري بـ 2500 ليرة لليتر الواحد، بعد أن كان سعر الليتر 1700 ليرة قبل الارتفاع.

في 8/ أيار نشر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بياناً قال فيه إنّه بالتزامن مع استمرار الصراع في سوريا لسنوات، والانكماش الاقتصادي الحاد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية المستمر منذ عام 2020، جاءت الأزمة الأوكرانية لتعمق من مأساة انعدام الأمن الغذائي، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية منذ آذار الماضي بنسبة 24 % في شهر واحد فقط، بعد زيادة بنسبة 800 % في العامين الماضيين، ما أدى إلى وصول أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2013، وأضاف البيان أنّ نحو 12 مليون شخصاً في سوريا، أي أزيد من نصف عدد السكان، يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، وهذا أزيد بنسبة 51 % عمّا كانت عليه النسبة في عام 2019، وأشار البيان إلى وجود 1.9 مليون شخصاً آخرين معرضين لخطر الجوع، حيث تحولت الوجبات الأساسية إلى رفاهية للملايين من الأشخاص في البلاد.

وفي شمال غرب سوريا، استمرت معاناة المدنيين من غلاء أسعار المواد الاستهلاكية، في ظل شبه انعدام للقوة الشرائية بسبب انتشار البطالة وارتفاع نسبة الفقر، وشهدت المنطقة ارتفاعاً جديداً لأسعار المحروقات في أيار، حيث أعلنت شركة وتد للمحروقات في 19/ أيار عن لائحة أسعار جديدة شملت ارتفاعاً في أسعار البنزين والمازوت والغاز المنزلي، حيث وصل سعر ليتر البنزين "مستورد أول" لـ 1.181 دولار لليتر الواحد، بعد أن كان 1.162 لليتر الواحد نهاية نيسان، كما وصل سعر أسطوانة الغاز المنزلي إلى 13.13 دولار بعد أن كانت 13.08 دولار، كما وبلغ سعر المازوت النوع "المحسّن" 0.740 دولار لليتر الواحد، فيما كان سعره 0.710 دولار في آخر نشرة أسعار نشرتها شركة وتد نهاية نيسان المنصرم. وعلى صعيد أزمة مادة الخبز، خفضت إدارة المخابز في حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام، بدون الإعلان بشكل رسمي، وزن ربطة الخبز في مناطق سيطرتها، ليصبح وزن الربطة ما يقارب 475 غ عوضاً عن 525 غ، وبعدد أرغفة انخفض لـ 5 بعد أن كان 7 سابقاً، كما زاد سعرها ليصل إلى 5 ليرات تركية للربطة الواحدة.

في 18/ أيار شهدت مدينة الباب في ريف حلب الشرقي احتجاجات شعبية أمام مقر الشرطة العسكرية التابعة لهيئة الأركان في الجيش الوطني السوري على خلفية إطلاقها سراح عنصر سابق في قوات النظام السوري متورط بجرائم قتل واغتصاب، للمطالبة بإعادة اعتقال العنصر وبمحاسبة المسؤولين عن عملية الإفراج، واستمرت الاحتجاجات حتى تمت إقالة رئيس فرع الشرطة العسكرية في 23/ أيار.

وعن شمال شرق سوريا، لا يختلف الوضع الاقتصادي في هذه المنطقة عن بقية المناطق السورية، وما زالت تلك المناطق تعاني من أزمة تأمين مادة الخبز بسبب شح مادة الدقيق التي تصل للمخابز ورداءتها. كما شهدت المنطقة نهاية الأسبوع الثاني من أيار عاصفة غبارية أدت إلى إصابة المئات بحالات اختناق، في ظل انهيار شبه كامل للقطاع الصحي الذي يعاني أساساً، حيث نقلت وكالة الأنباء الألمانية في 16/ أيار أنّ 10 أشخاص توفوا أغلبهم في محافظة دير الزور، بينهم 3 أطفال، جراء العاصفة الغبارية التي شهدتها محافظات الرقة ودير الزور والحسكة. كما أدت العاصفة إلى أضرار مادية كبيرة وخصوصاً في قطاع الكهرباء، حيث توقفت التغذية الكهربائية عن محافظة الحسكة جراء الرياح الشديدة التي أدت إلى خروج خط التوتر الطبقة -الأبواب 230 ك. ف من الخدمة والذي يعتبر الخط الرئيس المغذي لمدن وأرياف المحافظة.

وفي 25/ أيار شهدت مدينة رأس العين في ريف الحسكة اقتتالاً عشائرياً (بين عشيرتي العكيدات والموالي) خلّف مقتل 4 مسلحين من الطرفين، وتأتي هذه الحادثة على خلفية الانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة.

على صعيد اللجوء والنزوح والتشريد القسري:
استمرت معاناة النازحين في **شمال غرب سوريا**، وعلى وجه الخصوص في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وازدياد حجم الاحتياجات ووصولها إلى مستويات قياسية مع تراجع الدعم المطلوب لتغطية تلك الاحتياجات، ومنها القطاع الصحي، حيث قالت منظمة العفو الدولية في 5/ أيار "إنَّ تناقص المساعدات الدولية الممنوحة لشمال غرب سوريا في 2021، ترك نحو 3.1 مليون شخصاً، من بينهم 2.8 مليون نازحاً داخلياً، في مواجهة أزمة صحية تكافح فيها المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى للعمل بموارد شحيحة"، وأضافت المنظمة أنه بسبب خفض إجمالي المساعدات الدولية المقدمة لسوريا، تراجعت المساعدات الدولية لقطاع الصحة بأكثر من 40 %، ونقلت المنظمة عن 4 من مديري المستشفيات في منطقة شمال غرب سوريا أنّ مرافقهم تواجه خطر الإغلاق الوشيك إذا لم يتم تأمين التمويل اللازم بشكل عاجل.

في مخيم الهول بريف الحسكة، ما زال قاطنو المخيم يعانون من تردي الأوضاع المعيشية والأمنية.
في 11/ أيار قال فؤاد حسين، وزير الخارجية العراقية، إنّ السلطات العراقية أعادت 500 عائلة عراقية من مخيم الهول شمال شرق سوريا، حسب ما نشر موقع وزارة الخارجية العراقية، ولم يحدد البيان التاريخ الذي تم فيه إعادة هذه العائلات.

في 23/ أيار قال بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لصحيفة The national إنَّ هناك ما يقارب 22000 طفلاً في مخيم الهول، شمال شرق سوريا، محرومون من طفولة طبيعية، في حين تركز الجهود الإنسانية على تأمين أساسيات الحياة بدلاً من تزويدهم ببيئة مستقرة وصحية، وأضاف أنَّ مخيم الهول حالياً هو أحد أكبر الأزمات فيما يتعلق بحماية الطفل في العالم، وأشار إلى أنّ حوالي 10000 من سكان مخيم الهول هم من الأجانب غير العرب والباقي معظمهم من سوريا والعراق.

وفي ذات السياق، قالت وكالة اسوشيتد برس في 27/ أيار نقلاً عن مسؤول في الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا، إنّ السلطات الألبانية قامت بإعادة 9 أطفال و4 نساء من الجنسية الألبانية، من عائلات تنظيم داعش سابقاً، وذلك من أحد مخيمات شمال شرق سوريا. وأضافت الوكالة أنّه حتى الآن ما مجموعه 25 ألبانياً، من الأطفال والنساء، تمت إعادتهم من قبل السلطات الألبانية خلال 3 عمليات إعادة، كان آخرها في تموز/ 2021.

في مخيم الركبان، على الحدود السورية الأردنية، ما زال النظام السوري يمارس سياسة الحصار على المخيم ويمنع وصول المواد الغذائية إلى المخيم، حيث قامت قوات النظام السوري بمنع إدخال الخضار إضافة إلى المواد الغذائية الأخرى ما أدى إلى نقص حاد في تلك المواد داخل المخيم، كما ارتفعت أسعار المواد التموينية ارتفاعاً قياسياً، ما فاقم من معاناة قاطني المخيم.

وعلى صعيد اللاجئين السوريين في لبنان، قال تقرير لمجلس حقوق الإنسان في 11/ أيار، إنّ اللاجئين السوريين في لبنان يواجهون واقعاً قاتماً، حيث تتميز معاملة اللاجئين السوريين من قبل المجتمعات المضيفة في لبنان "بالتمييز والمضايقة والعنف وملاحظات شبيهة بخطاب الكراهية". وأضاف التقرير أن هؤلاء اللاجئين قد حُرموا من الوصول إلى المتاجر التي تبيع المواد المدعومة، كما أنهم يتعرضون لعمليات إخلاء قسري وعنف واعتداءات وحرق لبيوتهم، كما قامت بعض البلديات بفرض حظر تجول تمييزي على السوريين وقيود على أجورهم، وأضاف التقرير أن 57 % من اللاجئين السوريين يعيشون في مساكن خطرة أو دون المستوى المطلوب أو في مساكن مكتظة. وفي السياق ذاته نشر مركز وصول لحقوق الإنسان[1] (ACHR) بياناً في 18/ أيار وثق فيه 6 حالات إخلاء قسري فردية، وما يزيد عن 3 حالات إخلاء قسري جماعية للاجئين سوريين في لبنان، وأشار البيان إلى أنّ هذه الحالات تشكل مخالفة واضحة للقانون اللبناني.

[1] مركز "وصول" لحقوق الإنسان هو جمعية حقوقية غير ربحية وغير حكومية مقرّه بيروت وباريس تأسس عام 2017، ويضم مجموعة من الناشطين ذوي الخبرة في مجالات القوانين والمناصرة المحلية والدولية، انطلق بنشاطه من لبنان لدعم واقع حقوق اللاجئين في وقتٍ ارتفعت فيه الانتهاكات الجسيمة بحقّهم.

وعن اللاجئين السوريين في العراق، أصدر برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 17/ أيار بياناً مشتركاً قال إنّ اللاجئين السوريين في العراق سيفقدون إمكانية الحصول على الأغذية الأساسية ما لم يتم توفير تمويل عاجل، وأضاف البيان "تواجه العائلات السورية التي تعيش في مخيمات في العراق مستويات مقلقة من انعدام الأمن الغذائي"، وأشار البيان إلى وجود ما يقرب من 260000 لاجئ سوري، يعيش الغالبية العظمى منهم في إقليم كردستان شمال العراق، ويشمل ذلك 95745 شخصاً يعيشون في المخيمات.

في 24/ أيار قالت وكالة فرانس برس إنَّ قوات حرس الحدود الليبية تمكنت من انتشال جثث أربعة مهاجرين، بينهم 3 سيدات، وإنقاذ 13 آخرين معظمهم سوريين فيما بقي 3 مفقودين، بعد انقلاب قارب يقل مهاجرين قبالة سواحل بلدة مليتة الساحلية على بعد 100 كم غرب العاصمة طرابلس.

على الصعيد السياسي والحقوقي:

في 3/ أيار أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود المؤشر السنوي لحرية الصحافة حول العالم، جاءت فيه سوريا ضمن قائمة أسوأ 10 دول حول العالم فيما يتعلق بحرية الصحافة، وحلت في المرتبة 171 من أصل 180 دولة، وقالت المنظمة إنّ المشهد في سوريا يطغى عليه الاعتقالات والاختطافات والتعذيب والاغتيالات، وأشارت المنظمة إلى أن "قانون الجرائم الإلكترونية"، الذي اعتمده النظام السوري في 2021 وعدله في 2022، أصبح يتيح للنظام السوري فرض عقوبات على الصحفيين بحجة "نشر أخبار مزيفة عبر الإنترنت بما يقوض هيبة الدولة".

في 4/ أيار أصدر مجلس اللجوء النرويجي تقريراً عن تأثير الأزمة الاقتصادية في سوريا على الحياة المعيشية للمدنيين، ورد فيه أن غالبية السوريين الذين أُجريت معهم مقابلات اضطروا إلى التقليل من كمية الطعام التي يستهلكونها، كما اضطر أكثر من ربعهم إلى التخلي عن أدوية هم بحاجة إليها بسبب تكاليفها الباهظة، وقام الناس في فصل الشتاء القاسي بإحراق الملابس القديمة والأكياس البلاستيكية للتدفئة في ظل ارتفاع أسعار الوقود بشكل كبير حسبما أضاف التقرير.

في 4/ أيار قالت وكالة ميدل إيست آي الإخبارية في تقريرٍ لها إنَّ قطع المساعدات الإنسانية عن سوريا إضافة إلى اندلاع الحرب في أوكرانيا أدى إلى استمرار تدهور أوضاع 6.6 مليون لاجئ سوري، ما يهدد أن تتحول قضية اللاجئين السوريين إلى قضية منسية، وأضاف التقرير أنه من بين كل دول الاتحاد الأوروبي كانت المملكة المتحدة الأسوأ في سياق تخفيض الدعم المقدم إلى سوريا، حيث قامت بتخفيض ميزانية وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في سوريا بنسبة 67 %.

في 6/ أيار قال باولو بينيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا، إنّ الاعتقال في سوريا هو بمثابة اختفاء، وأضاف أنّ مستقبل عشرات الآلاف من المدنيين السوريين لا يزال مجهولاً، حيث إنّ معظمهم يقبع في سجون النظام السوري منذ 10 سنوات، وأوضح أن التوقعات تشير إلى إعدام معظم المعتقلين ودفنهم في مقابر جماعية، وتعرض آخرين منهم للتعذيب وسوء المعاملة.

في 7/ أيار قالت وكالة سانا للأنباء إنّ وزارة العدل في حكومة النظام السوري أعلنت عن "إلغاء كل بلاغات وإجراءات إذاعة البحث والتوقيف والمراجعة المستندة إلى الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب بحق جميع المواطنين في الداخل والخارج" وأضافت وكالة سانا أنّ هذا الإلغاء جاء تنفيذاً "للمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2022" الذي أصدره رئيس النظام السوري بشار الأسد في 30/ نيسان/ 2022.

في 7/ أيار نقلت وكالة روسيا اليوم بياناً لوزارة الخارجية الروسية، تعليقاً على مؤتمر بروكسل بخصوص سوريا، قال إنّ الأمريكيين والأوروبيين يضعون شروطاً سياسية مسبقة "تعيق تطبيق المشاريع الخاصة بالمرحلة المبكرة من إعادة الإعمار في سوريا" بما في ذلك تمديد الآلية الخاصة بنقل المساعدات عبر الحدود "التي تقوض سيادة سوريا ووحدة أراضيها".

في 8/ أيار قالت أديل خضر، المديرة الإقليمية لليونسيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في بيان أصدرته منظمة اليونيسيف "يحتاج أكثر من 6.5 مليون طفلاً في سوريا إلى المساعدة، وهو أعلى رقم جرى تسجيله منذ بداية الأزمة السورية المستمرة لأكثر من 11 عاماً" وأضافت أنه في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، قُتِل وأُصيب 213 طفلاً في سوريا، كما تم التحقق من مقتل و إصابة أكثر من 13 ألف طفلٍ منذ عام 2011، وأشارت إلى أن هناك 5.8 مليون طفلاً، في البلدان المجاورة لسوريا، والتي تعاني من ضغوطات بسبب عدم الاستقرار السياسي والهشاشة، يعتمدون على المساعدة حيث يعانون من الفقر والمصاعب.

في 9/ أيار قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن قرار العفو الذي أصدره رئيس النظام السوري بشار الأسد في 30/ نيسان وخرج بموجبه بعض المعتقلين هو إيحاء بوجود تهم جنائية ومحاكمات عادلة نتج عنها إدانات، ولكن الواقع مختلف تماماً، حيث لا يُعرف الكثير عن المعتقلين بعد اعتقالهم، كما أنّ نظام الاعتقال في سوريا هو "أرخبيل من أقبية التعذيب"، وأضافت المنظمة أن أجهزة مخابرات النظام السوري قتلت أو "سمحت بموت المعتقلين تحت التعذيب" بينما ما يزال العديد غيرهم يعاني في ظروف سجن مروعة.

في 9/ أيار أصدرت لجنة الإنقاذ الدولية بياناً قالت فيه إنه يتوجب على الاتحاد الأوروبي والمانحين من المجتمع الدولي، في مؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سوريا والمنطقة، تكثيف جهودهم لمعالجة الأزمة الإنسانية المتصاعدة في سوريا، حيث وصلت الاحتياجات الإنسانية في سوريا إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، وأضافت المنظمة أنه نحو 14.6 مليون شخصاً، أي 70 % من إجمالي السكان، باتوا اليوم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة، وأشارت اللجنة في بيانها أنه في نهاية عام 2021 شهدت الاستجابة الإنسانية لسوريا أدنى مستوى لها منذ ست سنوات، حيث تلقت أقل من نصف التمويل اللازم.

على مدار يومي 9 و10 أيار انعقد مؤتمر بروكسل السادس حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" الذي نظمه الاتحاد الأوروبي بحضور أكثر من خمسة وسبعين وفداً من البلدان المجاورة المُضيفة للاجئين وبلدان شريكة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية والمحلية بما في ذلك الأمم المتحدة، تعهدت في ختامه الدول المجتمعة بتقديم 6.4 مليار يورو لعام 2022 لسوريا ودول الجوار التي تستضيف اللاجئين السوريين. وهي أقل من الحاجة التي أعربت عنها الأمم المتحدة والتي بلغت قرابة 10.5 مليار دولار، وكنا قد أعربنا في مناسبات عدة عن أسفنا لتحول الغاية من عقد المؤتمر إلى جمع الأموال للشعب السوري والتغاضي عن النواحي السياسية والحقوقية التي كانت من أهداف المؤتمر في بداياته، حيث لم يتم في المؤتمر اتخاذ إجراءات جادة في سبيل تحقيق الأمان للمدنيين والضغط على الأطراف الفاعلة في سبيل تحقيق عملية الانتقال السياسي أو تحقيق خطوات في مسار المحاسبة.

في 10/ أيار أصدرت منظمة أنقذوا الطفولة بياناً، تعقيباً على نتائج مؤتمر بروكسل السادس حول سوريا، قالت فيه إنّ نتائج المؤتمر كانت مخيبة للآمال فيما يتعلق بتأمين احتياجات الأطفال السوريين داخل سوريا وفي دول الجوار. وقال جوزيب بوريل، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الأمن والخارجية، في بيانٍ له خلال اجتماع بروكسل السادس لدعم مستقبل سوريا والمنطقة، "لم يحن الوقت لتطبيع العلاقات مع النظام السوري، ولن يتم ذلك ما لم يغير هذا النظام مساره بشكل جذري والانخراط بشكل هادف في عملية سياسية حقيقية، وهذا ما لم يتم حتى الآن" وأضاف أنه لن يكون هناك تمويل لعملية إعادة الإعمار إذا بقي الحال كما هو عليه اليوم، لأن ذلك التمويل سيذهب لدعم النظام السوري ذاته وليس الشعب السوري. كما قالت كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، في كلمتها في مؤتمر بروكسل السادس لدعم مستقبل سوريا والمنطقة، إن سوريا من أخطر الأماكن على الأطفال وأن ما يقرب من ثلث الأطفال فيها يعانون من سوء التغذية المزمن، وأشارت إلى أنه تم التأكد من مقتل 13 ألف طفلاً في سوريا منذ بداية الصراع في حين أنه من المؤكد أنّ الأرقام في الواقع أعلى من ذلك بكثير.

في 12/ أيار نشرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً صحفياً قالت فيه إنّ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية سمح باستثناء بعض الأنشطة الاستثمارية في مناطق شمال شرق وشمال غرب سوريا الخارجة عن سيطرة النظام السوري من العقوبات الأمريكية، ضمن ما قالت إنها "استراتيجية معدة لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة التنظيم الإرهابي"، وأضاف البيان أنّ وزارة الخزانة الأمريكية لم تسمح بأي تعاملات مالية أو نشاطات اقتصادية مع حكومة النظام السوري أو أي جهات مدرجة تحت العقوبات الأمريكية، وأكد البيان على أنّ الإدارة الأمريكية لن تقوم بتطبيع العلاقات مع النظام السوري ولا تدعم جهود الدول الأخرى في تطبيع العلاقات ما لم يكن هناك تقدم لا رجوع فيه نحو حل سياسي بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254.

في 16/ أيار أعلن برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، عبر حساب التويتر، عن دخول قافلة مساعدات إلى مناطق شمال غرب سوريا قادمة من مناطق سيطرة النظام السوري في حلب عبر معبر مدينة سراقب شرق مدينة إدلب، تضمنت القافلة 14 شاحنة تحمل مواد غذائية وفق بيان صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليوم ذاته.

قافلة مساعدات أممية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة "WFP" إلى مناطق شمال غرب سوريا على طريق إدلب - المسطومة قادمة من مناطق سيطرة قوات النظام السوري عبر معبر الترنبة - سراقب في 16/ أيار/ 2022 |
بعدسة: عبد الرؤوف قنطار

في 17/ أيار أصدرت مجموعة الحماية الدولية تقريراً عن مخلفات الذخائر المتفجرة في سوريا، خلص التقرير إلى أنّ واحداً من كل شخصين في سوريا معرض لخطر الإصابة أو الموت جراء وجود تلك المخلفات، كما أنّ وجودها يعيق وصول المساعدات الإنسانية، وأضاف التقرير أنه ما بين 100 ألف إلى 300 ألف ذخيرة من تلك المخلفات في سوريا لم تنفجر، مما يشكل تهديداً نشطاً، إضافة إلى انتشار استخدام العبوات الناسفة والألغام الأرضية، وأضاف التقرير إلى أنه وفقاً لمسحٍ أجري في عام 2022 على 14 منظمة غير حكومية دولية تعمل في المجال الإنساني في سوريا، اضطرت 6 منها إلى نقل أو تأجيل أو إلغاء مشاريع في المجال الإنساني خلال العامين السابقين لأن موقع تلك المشاريع كان مهدداً جراء انتشار مخلفات ذخائر متفجرة.

في 17/ أيار نشرت قيادة قوات جيش الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة عن "الخسائر المدنية" جراء الهجمة الجوية التي شنتها القوات الأمريكية في محيط بلدة الباغوز شرق سوريا في 18/ آذار/ 2019، جاء فيها أنه "لم تحدث انتهاكات لقواعد الاشتباك، أو قانون الحرب"، ولكن ما حدث أنّ قيادة القوة البرية الأمريكية "اعتمدت على بيانات لم تكن دقيقة بالكامل" حيث إنه "وبدون علم قيادة القوة البرية الأمريكية كان المدنيون داخل دائرة نصف قطر الانفجار مما أدى إلى وقوع ضحايا مدنيين". وجاء في تعليق لمنظمة هيومن رايتس ووتش حول المذكرة، نشرته في 19/ أيار، أنها منقوصة ولا تُحمّل أي شخص المسؤولية وتفتقر للشفافية وتنقصها معلومات من شهود، كما لم ترد أي إشارة إلى تعويضات للمدنيين المتضررين الذين تم الاعتراف بوجودهم.

في 19/ أيار أصدر مركز مراقبة النزوح الداخلي IDMC تقريره السنوي عن حالة النزوح الداخلي حول العالم، وعن سوريا قال التقرير إنه بحلول نهاية عام 2021 كان هناك حوالي 6.7 مليون شخصاً في سوريا يعيشون في حالة نزوح داخلي، ما يعد أعلى رقم للنازحين حول العالم، وأشار التقرير أن 80 % من هذه العائلات تعيش في حالة نزوح منذ 4 أعوام أو أكثر، وأضاف التقرير أنه في عام 2021 تم تسجيل 455540 حالة نزوح جراء أعمال العنف، حيث سُجل ما يقارب 38000 حالة نزوح معظمهم نساء وأطفال جراء الأعمال العدائية في محافظة درعا، كما تسبب تصاعد حدة الهجمات الجوية والقصف في المناطق الجنوبية من محافظة إدلب في نزوح ما يقرب من 12 ألف شخصاً في حزيران/ 2021، وأضاف التقرير " تسببت الكوارث الطبيعية في 79000 حالة نزوح في جميع أنحاء البلاد، معظمهم نتيجة الفيضانات والعواصف الثلجية، حيث تدمرت آلاف الخيام في مخيمات النازحين، مما أجبر النازحين على النزوح مرة أخرى".

في 19/ أيار قالت منظمة الصحة العالمية في تقرير لها إنّ 700000 طفلاً إضافياً يواجهون الجوع في سوريا بسبب التدهور الاقتصادي المستمر في البلاد، وخاصة في شمال شرق سوريا، حيث إنه خلال الأشهر الستة الماضية ارتفع العدد الإجمالي للأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد إلى أزيد من 4.6 مليون طفلاً، وأضافت المنظمة "يعاني الآن عدد غير مسبوق من الأطفال في سوريا من ارتفاع معدلات سوء التغذية" وأشارت المنظمة أنه في عامي 2022 و2023 سيحتاج حوالي 5.5 مليون شخصاً، بما في ذلك الأمهات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 59-0 شهراً في سوريا، إلى مساعدة غذائية مباشرة، نصفهم يعيشون في شمال شرق سوريا.

في 20/ أيار قال مارتن غريفيثس، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في إحاطة لمجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سوريا، إنَّ التمويل الذي قدمته الدول المانحة، خلال مؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سوريا والمنطقة، يمثل أقل من 50 % من إجمالي التمويل المطلوب لتغطية الاحتياجات في سوريا.

في 20/ أيار قال ديمتري بوليانسكي، المندوب الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة، خلال اجتماع لمجلس الأمن حول سوريا، إنّ آلية تسليم المساعدات عبر الحدود "تنتهك سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية".

في 24/ أيار نقلت وكالة الأنباء الكازاخستانية kazinform عن أيبيك صماديارو‌ف، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الكازاخستانية، أنّ بلاده سوف تستضيف الجولة 18 من محادثات أستانا بين 14 و16 حزيران القادم.

في 26/ أيار أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا بياناً صحفياً حذرت فيه من أن عدم قيام مجلس الأمن الدولي بتمديد آلية تسليم المساعدات عبر الحدود، التي تنتهي في 10/ تموز القادم، سيكون بمثابة فشل من الدرجة الأولى، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد الأشخاص الذين هم بحاجة لمساعدة إنسانية قد بلغ 14.6 مليون شخصاً، في جميع أنحاء سوريا، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق في سوريا، كما يواجه 12 مليون شخصاً انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهي زيادة تقدر بنسبة 51 % عن عام 2019، ففي منطقة شمال غرب سوريا وحدها هناك حوالي 4.1 مليون شخصاً يعتمدون على المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية، 80 % منهم من الأطفال والنساء، ومن خلال آلية تسليم عبر الحدود يتلقى حوالي 2.4 مليون شخصاً المساعدات في تلك المنطقة بشكل شهري، بينما تحتوي قوافل المساعدات المسلمة عبر خطوط التماس على كميات أقل بكثير وغير كافية وتتعرض لهجمات حيث تمر عبر خطوط التماس الأمامية الخطرة.

في 30/ أيار بدأت الجولة الثامنة من اجتماعات اللجنة الدستورية السورية في مدينة جنيف، ضمن إطار الحل السياسي في سوريا وفقاً للقرار الأممي 2254، بإشراف غير بيدرسون، المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا.

على صعيد المحاسبة والمناصرة:

في 9/ أيار أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً مشتركاً مع 17 منظمة سورية عاملة في المجال الإنساني والحقوقي والمجتمع المدني، تضمن البيان رسالة إلى أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، طالبت بمحاسبة النظام السوري عن مجزرته بحق 41 شخصاً على الأقل في حي التضامن في دمشق، وقالت الرسالة "على مدى ١١ عاماً، تعرض السوريون والسوريات لجرائم متكررة مثل مجزرة التضامن على يد نظام الأسد، وطول هذا الوقت تجاهل العالم معاناتهم. لا يمكن أن يكون هناك أي سلام في سوريا دون العدالة"، كما طالب الموقعون على البيان من مجلس الأمن عقد اجتماع حول مجزرة التضامن وبدء تحقيق مستقل حولها ينتهي بتحقيق العدالة من الجناة ومن أعطوهم الأوامر.

في 9/ أيار فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على "خمسة ميسرين ماليين تابعين إلى الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) يعملون في جميع أنحاء إندونيسيا وسوريا وتركيا"، حيث قال بيان الوزارة إنّ هؤلاء الأفراد "قد لعبوا دوراً رئيساً في تسهيل سفر المتطرفين إلى سوريا والمناطق الأخرى التي ينشط فيها تنظيم داعش" وأضاف البيان بأن هذه الشبكة أجرت تحويلات مالية لدعم أنشطة تنظيم داعش في مخيمات النازحين في سوريا وذلك من خلال جمع الأموال في إندونيسيا وتركيا، والتي استخدم بعضها لدفع تكاليف تهريب الأطفال من المخيمات وتسليمهم إلى مقاتلي داعش الأجانب كمجندين محتملين.

في 9/ أيار نشر البيت الأبيض بياناً قال فيه إنَّ الرئيس الأمريكي جو بايدن مدد العقوبات المفروضة على النظام السوري مدة عام آخر، وأضاف البيان أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تدعو النظام السوري وداعميه إلى وقف حربهم العنيفة ضد الشعب السوري، كما تدعو إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق لجميع السوريين المحتاجين، والانخراط في عملية تسوية سياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254.

في 18/ أيار قال موقع تلفزيون France 24 إنّ محكمة استئناف فرنسية أكدت لائحة الاتهامات الموجهة لشركة لافارج الفرنسية للإسمنت بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية في سوريا، وذلك من خلال أنشطة يشتبه أن الشركة قامت بها من أجل الحفاظ على نشاط مصنع الأسمنت في سوريا في عام 2013 و2014، ونقل الموقع عن بيان الادعاء أنَّ الشركة "مولت، من خلال الشركات التابعة لها، عمليات الدولة الإسلامية بعدة ملايين من اليوروهات مع علم تام بأنشطتها"، وأشار الموقع إلى أنّ القضية بحق الشركة تم إطلاقها من قبل موظفين سابقين في شركة لافارج للإسمنت سوريا (LCS) بدعم من منظمات غير حكومية في عام 2017.

في 30/ أيار نشر موقع مجلس الاتحاد الأوروبي بياناً صحفياً أعلن فيه عن إدراج مجموعة مسلحة وشخصين على قائمة العقوبات الأوروبية التي تستهدف تنظيم داعش وتنظيم القاعدة والأشخاص والجماعات والكيانات المرتبطة بهم، حيث قال البيان إنّه تم إدراج فصيل حراس الدين، وهو "جماعة مرتبطة بتنظيم القاعدة وتتخذ سوريا مقراً لها"، كما تم إدراج كل من فاروق السوري، قائد الفصيل، وسامي العريدي، القائد الشرعي للفصيل على قائمة العقوبات أيضاً.

في أيار شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في فعاليات عدة على هامش مؤتمر بروكسل السادس لدعم مستقبل سوريا والمنطقة، وذلك في فعاليات مفتوحة واجتماعات خاصة، شاركت في 5/ أيار، في فعالية من تنظيم المبادرة النسوية الأورومتوسطية، تحدث فيها عن الانتهاكات الفظيعة التي تمارس ضد المرأة في سوريا، وفي 6/ أيار شاركت في فعالية بعنوان "لا سلام بدون عدالة: الحاجة إلى المساءلة في سوريا"، بالتعاون مع منظمة كرايسس أكشن Crisis Action وبرعاية الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأوروبي لكل من ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، هولندا، السويد. وفي ذات اليوم نظمت منظمة بيتنا والشبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية بعنوان "السلام في سوريا: احتمال أم خيال"، وفي 10/ أيار التقى الأستاذ فضل عبد الغني مع عدد من سفراء البعثات الدائمة لدى الاتحاد الأوروبي. وقد أصدرنا بياناً عن تلك المشاركات.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في أيار:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثَّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

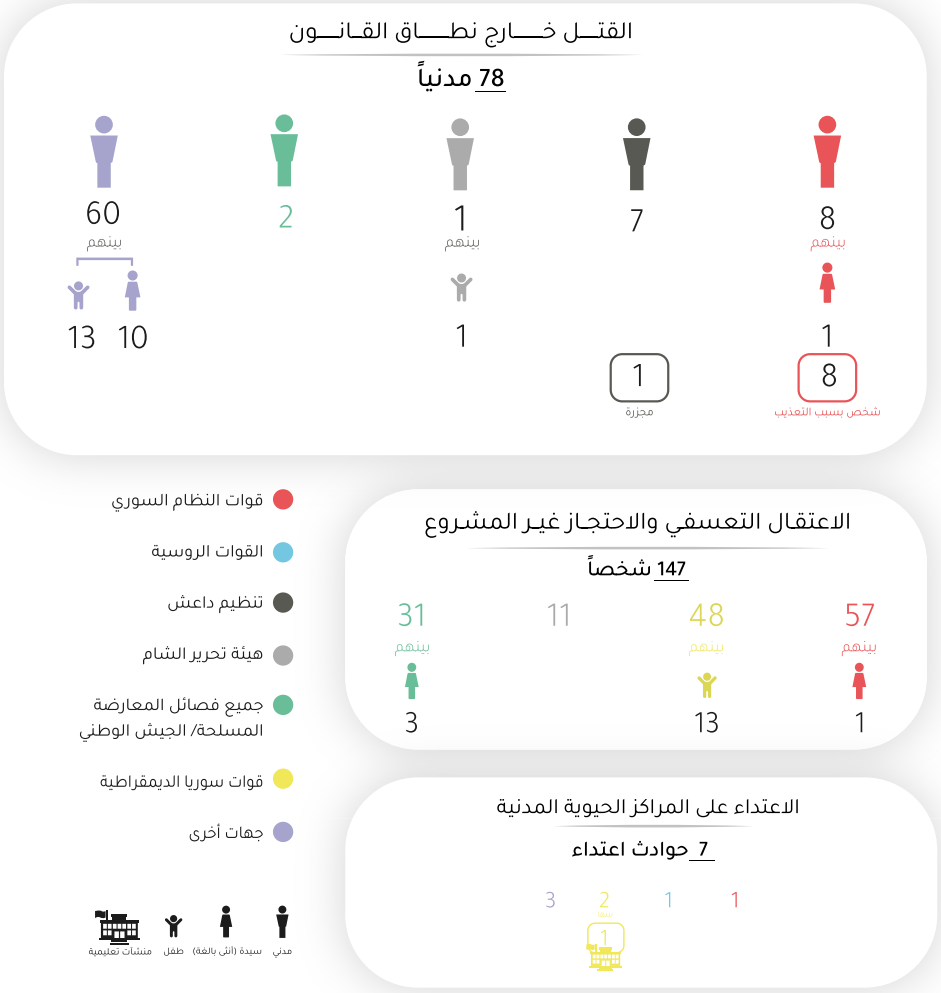

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار مقتل 78 مدنياً، بينهم 14 طفلاً و11 سيدة (أنثى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى، كما وثقنا مقتل 8 شخصاً قضوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن 1 مجزرة. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)**[2]: 8 بينهم 1 سيدة.
- **تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية)**: 7
- **هيئة تحرير الشام**[3] **:** 1 طفلاً.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 2

ثانياً: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 60 مدنياً، بينهم 13 طفلاً و10 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 9 بينهم 6 طفلاً و1 سيدة.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 35 بينهم 3 طفلاً و2 سيدة.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 4 بينهم 2 طفلاً.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 11 بينهم 1 طفلاً و7 سيدة.
- **حرس الحدود الأردني:** 1 طفلاً.

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار ما لا يقل عن 147 حالة اعتقال تعسفي بينها 13 طفلاً و4 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظات ريف دمشق فدرعا فحلب. وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري**: 57 بينهم 1 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام**: 11
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني**: 31 بينهم 3 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية**: 48 بينهم 13 طفلاً.

تاء: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نيسان ما لا يقل عن 7 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة. من بين هذه الهجمات وثَّقنا 1 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري: 1**
- **القوات الروسية: 1**
- **قوات سوريا الديمقراطية: 2**

[2] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط. فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.
وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

[3] صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

ثانياً: الجهات الأخرى:

ارتُكِبت 3 حوادث اعتداء، توزعت على النحو التالي:

- **اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه:** 1
- **انفجارات لم نتمكن من تحديد المتسبب بها:** 2

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

	قوات النظام السوري	القوات الروسية	قوات سوريا الديمقراطية	جهات أخرى	
				اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه	انفجارات لم نتمكن من تحديد المتسبب بها
المراكز الحيوية التربوية					
المدارس			1		
المراكز الحيوية الثقافية					
المناطق الأثرية	1				
البنى التحتية					
المنشآت والمصادر المائية				1	1
المقرات الخدمية الرسمية			1		1
مزارع الحيوانات الداجنة		1			
المجموع:	1	1	2	1	2

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2022 حتى حزيران من العام ذاته 41 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

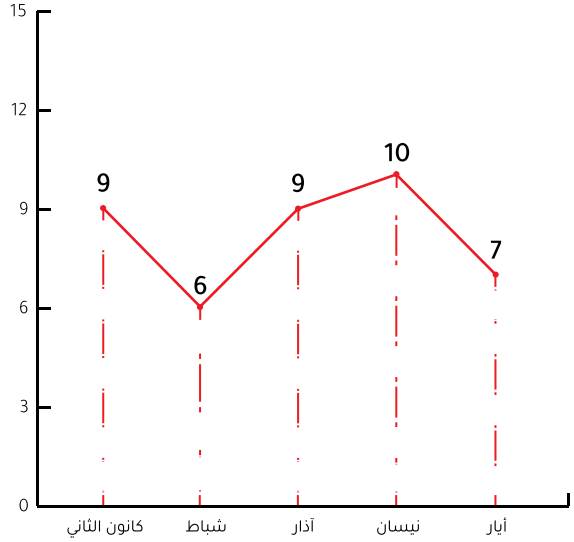

يُظهر المخطط أنّ حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية في شهر أيار سجلت انخفاضاً نسبياً عن الشهرين السابقين، وقد بلغت الحصيلة في شهر أيار ما نسبته 17 % من الحصيلة الإجمالية لحوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2022.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في أيار:

الأربعاء 27/ نيسان/ 2022 أقدم أشخاص لم نتمكن من تحديد هويتهم على تفجير محطة ضخ مياه الري في قرية العدنانية بريف محافظة الرقة الشمالي، بواسطة عبوات ناسفة؛ ما أدى إلى دمار بناء المحطة بشكل كامل وخروجها عن الخدمة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع قرية العدنانية لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

السبت 30/ نيسان/ 2022 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري بالقذائف منطقة كفر البارة الأثرية الواقعة في الأطراف الغربية من قرية البارة بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة الأبنية والمرافق الأثرية بأضرار مادية بسيطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الخميس 12/ أيار/ 2022 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ مدجنةً لتربية طيور الدجاج قرب قرية منطف في منطقة جبل الأربعين بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة مدني بجراح، إضافة إلى دمار جزئي في بناء المدجنة ومحيطه ومقتل العشرات من طيور الدجاج. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار إثر هجوم جوي روسي على مدجنة قرب قرية منطف/ إدلب في 12/ أيار/ 2022 - بعدسة محمد الضاهر

الخميس 12/ أيار/ 2022 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات سوريا الديمقراطية بالصواريخ الحي الجنوبي في مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي، سقطت الصواريخ على بناء سكني يقع على مسافة قريبة من مدرسة آمنة بنت وهب للتعليم الأساسي؛ ما تسبب بدمار جزئي في البناء السكني دون تسجيل أضرار مادية في بناء المدرسة. تخضع مدينة الباب لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في أيار.

رابعاً: مرفقات:

توثيق مقتل 78 مدنيا بينهم 14 طفلا و11 سيدة، و8 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في أيار 2022

توثيق ما لا يقل عن 147 حالة اعتقال/ احتجاز تعسفي في أيار 2022 بينهم 13 طفل و4 سيدات

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- انتهكت هيئة تحرير الشام القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها".
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية والألغام في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على قضية الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org